٤/٢: الوقت الضائع Wast Time: بالإضافة إلى فريدريك تايلور، يعتبر «نابيج» من علماء الإدارة الذين كانت لهم إسهامات ريادية متميزة فى مجال دراسات الوقت الضائع. ولقد طالب نابيج بضرورة تدنية الوقت الضائع إلى أقل وقت ممكن من خلال استخدام الساعة الدقيقة (سيد الهوارى، ١٣٩١هـ/١٩٧٠م، ص٢٢).

ووفقاً للمعنى المذكور توآ، فإن الوقت الضائع أو مرادفاته يمكن أن ينطبق على كل الأمور والأوضاع الحياتية والتكسبية للإنسان، ولكن يفضل التركيز على توضيح ذلك المفهوم فيما يتعلق بميدان العمل والنشاط الاقتصادى حيث أن ذلك يتلاءم بشكل مباشر مع الطبيعة الاقتصادية التي تقوم عليها الدراسة الحالية.

وفيما يتعلق بمجال العمل الرسمى، عادة ما يستبعد من أشكال الوقت الضائع، الأجازات القانونية والأجازات الرسمية التي يحصل عليها الموظف العام باعتبارها حقاً متفق عليه مسبقاً بعدم إنجاز أى عمل رسمي في خلالها. ولقد حسبت تلك الفترة المستثناة من أوقات العمل الرسمية في مصر فتم تقديرها بنحو ١٠٥ يوماً سنوياً فى مصر! (عبدالخالق فاروق، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٢٤) وذلك يعنى أن العامل في مصر يقضى نحو ثلث الوقت الإجمالي المقرر في مجال العمل الرسمي في حالة توقف رسمي عن ممارسة ذلك العمل، فإذا ما أخذنا فى الاعتبار أيضاً الأشكال الأخرى من الأجازات التي يكثر الحصول عليها بشكل غير رسمى والأجازات المرضية، وذلك الوقت الذى يضيع

ولا يستغل فى العمل نتيجة لمعاناة كثير من مجالات العمل الحكومى من مشكلة البطالة المقنعة، وذلك الوقت المهدر نتيجة لكثرة الأذونات والاعتذارات عن قضية يوم عمل كامل لسبب رسمى أو لغيره من الأسباب وما أكثرها فى ذلك المجال، فإننا يمكن أن نتصور ضخامة المأزق الزمنى التشغيلى الذى تعانى منه الغالبية العظمى من مجالات العمل الرسمية، والذى يعنى بلغة الاقتصاد ارتفاع تكاليف العمل في جزء منها بدون أن يكون هناك مقابل إيرادى أو استثمارى يبررها أو يستفاد منه لتعويضها، وهنا تكمن مشكلة فاقد وقت العمل الرسمى: تكلفة أكبر من العائد؛ وطاقات وموارد مهدرة لا تستغل بكاملها.

ويمكن تصنيف فاقد وقت العمل الرسمى (أو الوقت الضائع) إلى نوعين من الفواقد: الفاقد الحتمى Compulsery وهو الذي تفرضه طبيعة العمل وظروفه، وهو يتمثل فى الأجازات القانونية المستحقة للموظف أو للعامل، وتلك الأوقات التى يقتطعها الموظف من وقت عمله الرسمى فى اتصالات أو تنقلات متعلقة بالعمل أو لقضاء الحاجة أو للراحة. وذلك النوع من الفواقد الزمنية يطلق عليه «وقت المسموحات» وهو عادة ما يمثل نحو ١٥٪ إلى ٢٠٪ من وقت العمل الرسمى، أما النوع الثانى فيطلق عليه الفاقد غير الحتمى Uncomplusery وهو ذلك الذى ينشأ عن عمد أو عن إهمال ويتمثل فى أى جزء من وقت العمل الرسمى يتم تضييعه وعدم قضائه في أداء العمل الرسمى بدون مبرر مقبول، وعادة ما يحدث ذلك نتيجة

لمعاناة نظام العمل الرسمي من عدم الانتظام وعدم الجدية وعدم الانضباط أيضاً مما يستوجب تصحيح ذلك. (عبد الخالق فاروق، المرجع السابق، ص٢٤، ١١٣).

ويتضح من التصنيف السابق أنه ليس بشرط أن يعتبر كل الفاقد من وقت العمل (ضائعاً) أو (مبدداً) وأن هناك بعض المعايير التي يمكن الاستعانة بها لتقييم حجم التبديد الذي يمكن أن يوصف به الوقت المفقود، وكلها تتعلق بمدى توافر المبررات الكافية لحدوث ذلك الفقدان، وهنا نحذر من التقييم الشخصي الذى يمكن أن يتداخل مع مثل تلك المعايير، فكم من حالات حدث فيها فقدان لجزء من وقت العمل بحجة من تلك (المسموحات) كالتعلل مثلاً بالقيام بمهمة تتعلق بالعمل ولكن في مكان آخر خارج نطاقه المكاني، وبينما يعتبر ذلك من الصنف الأول (لأنه وقت مقتطع من وقت العمل الرسمي من أجل أمور أخرى تتعلق به) نجد أنه يعتبر فى الواقع وقتاً ضائعاً ومبدداً لأن الموظف أو العامل غالباً ما لا يستغرق سوى جزء فقط من ذلك الوقت المقتطع في أداء متعلقات العمل الإضافية أو الاستثنائية، بينما يمضى بقية الوقت المقتطع في قضاء أمور شخصية ولا علاقة لها إطلاقاً بعمله الأصلى.

وإن كنا قد أبدينا تحفظاً فيما سبق لعدم أخذ وقت العبادات فى الاعتبار كجزء ضرورى وأساسى من حياة الإنسان، فإننا نبدى استنكارنا للدراسات التى تعتبر أن الوقت الذى يقوم فيه العاملون

بأداء الصلوات المفروضة في أثناء أوقات العمل الرسمية جزءاً من وقت العمل (الضائع). وذلك كما حدث ـ للأسف ـ من قبل مؤلف مسلم حين قام بعرض قائمة من العناصر الممثلة لوقت الضائع في أثناء العمل الرسمي، وقام بتعداد أحد عشر عنصراً، واعتبر أن الوقت المستغرق في الصلاة واحداً منها، وبذلك فقد جعل المؤلف ذلك البند المقدس متماثلاً مع سلوكيات أخرى دنيوية مثل تناول الطعام وإجراء محادثات هاتفية خاصة وقراءة الصحف وتبادل الأحاديث الشخصية مع الزملاء (انظر عبد الخالق فاروق، جدول (٤٠)، ص١٢١).

والواقع، فإنه على عكس ذلك التصور الخاطئ سوف يتضح في جزء متقدم كيف أن الصلاة يمكن أن تعتبر إحدى الوسائل الجوهرية لترشيد استخدام الوقت وتنظيمه، فضلاً عن أنها يجب أن تعتبر من المتغيرات المستقلة التي لابد أن تترتب بقية الأمور والأوضاع والسلوكيات على تحققها في أوقاتها المحددة من قبل خالق الكون وليس العكس كما يعتقد خطأ كثير من البشر عن عمد مستفز أو عن جهل لا يغتفر ولا يقبل أى تبرير له خاصة إن صدر عن إنسان عاقل مكتمل المدارك!

وبالعودة لاستطرادنا حول سلسلة النقاط المحورية العلمية حول الوقت، فقد لوحظ أن هناك خلطاً كبيراً بين مفهوم الوقت الضائع كوقت سلبى غير مرغوب فيه، ووقت الفراغ أو الوقت الحر كوقت يعتقد أنه يقضى أيضا في أداء أعمال سلبية أو عقيمة طالما أنها لا تتعلق

بأى إنجاز اقتصادى تكسبى أو مربح. وإن كنا قد تعرضنا لمفهوم الوقت الضائع وأوضحنا بعض جوانبه وتفسيراته، فعلينا إذن أن ننتقل تواً إلى توضيح مناظر لمفهوم وقت الفراغ والوقوف على مدى صحة تداخل ذلك المفهوم مع المقصود بالوقت الضائع.

٥/٢: وقت الفراغ Leisure: وذلك الوقت يطلق عليه أيضاً الوقت الحر Free Time أو الوقت غير المشغول Unoccupied Time أو الخالى من الأعمال Free from business أو غير المستخدم Unutilzed ولقد عرفته إحدى الدراسات على أنه: «الوقت المتبقى بعد استبعاد الساعات والدقائق اللازمة لأعمال تتعلق بالبقاء Subsistence (وبصفة أساسية لتناول الطعام وللنوم)؛ وأعمال تتعلق بالعمل التكسبي Work؛ ولإنجاز جميع الأنشطة المتعلقة بهذين النوعين من الأعمال» (هارولد فوجيل، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص٥). ويكاد ذلك التعريف يتشابه مع ما ذكره كل من ماير وبريتبيل ولو أنهم لم يركزوا أساساً على تعريفهم لوقت الفراغ، بل كان اهتمامهم منصباً على تصنيف ميزانية الوقت المتاحة للإنسان حيث صنفوها إلى ثلاثة بنود أولها وقت البقاء (حيث يتم فيه تناول الطعام والنوم والعناية الشخصية)، وثانيهما وقت المعاش (العمل) بينما اعتبر وقت الفراغ (الذى يعنينا في هذا الصدد) بنداً ثالثاً ومكملاً للميزانية الزمنية المذكورة. وفى تصنيف مختلف بعض الشئ لتشارلز وبيوكر (لميزانية الوقت أيضاً وليس لوقت الفراغ كموضوع أساسى) بدء ببند وقت